

مع بدء عطلة أعياد الميلاد وزيادة توقعات جني الأرباح

# محللون: استمرار صعود أسهم سوق الإمارات المالي يتوقف على تدفق السيولة الأجنبية

تسيل أصولهم بهدف تعظيم مكاسبهم قبل إغلاق دفاترها المالية للعام، لكن ما حدث أن دخول مشترين جدد للاستفادة من التوزيعات النقدية المتوقع أن تكون أفضل عن العام الحالي، وبناء مراكز جديدة عند مستويات الأسعار الحالية قناعة بأنها ستشهد قفزات جديدة في الربع الأول، ساهم في إبقاء الأسواق على نشاطها القوي.

وقال ياسين: «ما يخيف الآن أن حرارة الأسواق ارتفعت بدرجة كبيرة، يخشى منها أن تصل إلى مستويات سعرية تكون قد استبقت بها نتائج الشركات وتوزيعات أرباحها، وتصبح أسعار بعض الأسهم أعلى من أرباحها».

وأضاف أن استمرار دخول سيولة جديدة في ظل عدم وجود شركات جديدة، سيؤدي إما إلى اضطراب المستثمرين إلى شراء الأسهم بمستويات قياسية عالية أو تعرض الأسواق لموجة من التصحيحات القاسية، موضحاً أن أسعار أسهم بعض الشركات أخذت أرباح عامين مقبلين، الأمر الذي يعني أنه من الصعب الاستثمار في هذه الارتفاعات. وتوقع أن تدخل الأسواق بدءاً من الأسبوع الحالي مرحلة من التباطؤ الانقاس مع دخول موسم عطلات رأس السنة، الأمر الذي ربما تتراجع معه قوة الشراء الأجنبي الذي يقف وراء الارتفاعات الحالية للأسواق، لكن بمقدور السيولة المحلية أن تحافظ على المستويات السعريّة الحالي خصوصاً لأسهم لا يتداول المستثمرون الأجانب بها.

وأكد ياسين أن أسواق الإمارات ستبني العام الحالي بنسب نمو قياسية تقترب من 100 في المئة في سوق دبي المالي، مما يجعلها في مقدمة الأسواق المالية الأفضل أداءً ليس في المنطقة فقط بل بين مؤشرات البورصات العالمية.

الامر ذاته أكده المحلل المالي وضاح الطه، مضيفاً أن العام 2013 يعتبر استثناء لأسواق الأسهم الإماراتية التي تعتبر أفضل الأسواق أداءً عالمياً، حيث تتجاوز ارتفاعات سوق دبي المالي 90 في المئة وسوق أبوظبي للأوراق المالية 60 في المئة.

وأضاف أن الأسواق المحلية تأثرت بمجموعتين من العوامل، الأولى حقيقية موجودة على أرض الواقع، وتتعلق بالاقتصاد الكلي وحالة النمو التي تسجلها القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن أرباح الشركات، والمجموعة الثانية استباقية لعدم الأحداث منها الاندماج المرتقب بين سوقى أبوظبي ودبي الماليين، والانضمام إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة في مايو المقبل، واستضافة دبي لمعرض اكسبو 2020.

وأضاف أن الأسواق المالية عادة ما تستيق حركة الاقتصاد والأحداث المهمة وتخصمها من الأسعار، لكن رغم الارتفاعات لا تزال الأسواق غير متضخمة، ويرجع ذلك إلى جني الأرباح شتطة من قبل محافظ صندوق الاستثمار التي تعمل على تحويل الأرباح غير المحققة إلى أرباح محققة في دفاتها المالية.

وأوضح أنه من الطبيعي أن تلجا محافظ الاستثمار إلى البيع في هذا التوقيت بعد مكاسب قياسية على مدار العام المالي، وفي ذات الوقت يحاولون الدخول مجدداً عند مستويات سعرية أقل، لكن في المقابل هناك شريحة من المستثمرين تعاود الدخول للأسواق بالشراء، بهدف الاستفادة من التوزيعات النقدية المتوقعة من الشركات في الربع الأول، وهو ما يبقي الأسواق على نشاطها.



متعاملون يتابعون شاشات التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية

## تخوف المستثمرين من قيام حاملي السندات ببيع الأسهم بالأسعار الحالية

مؤقت على سعر السهم.

وأشار فرحات أيضاً إلى إعلان هيئة التأمين اعترافها دراسة حزمة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع شركات التأمين على الاندماج، الأمر الذي يفسر ارتفاع أسعار شركات التأمين الصغيرة، وخصوصاً شركات التأمين الإسلامية خلال الفترة الماضية.

وقال إن من الأخبار المتداولة غير المؤكدة بين المستثمرين، تتعلق بكون إحدى الشركات العقارية الكبرى

تقييم السعر العادل للسهم يتراوح ما بين 8.5 إلى 9 دراهم من دون تأثير طرح الأسهم الجديدة ومن تأثير انخفاض تكلفة أعباء فوائد الـ 7.5 في المئة على الشركة، مع العلم أن هذه التقييمات لا تأخذ بعين الاعتبار المشاريع الجديدة التي أفصحت عنها الشركة مؤخراً وخصوصاً بعد فوز دبي بإكسبو 2020.

وبين أن عمليات تحويل السندات إلى أسهم ستتم تدريجياً، بحيث أن تأثيرها لن يكون لها سوى تأثير

يربط محللون ماليون استكمال أسواق الأسهم الإماراتية مسارها الصاعد لأسبوع جديد، باستمرار تدفق السيولة الأجنبية التي يتوقع تراجع وتيرتها مع بدء موسم عطلة رأس السنة الميلادية لدى مصري محافظ الاستثمار الأجنبية.

وأكد هؤلاء أن الأسواق سجلت الأسبوع الماضي أعلى مستوياتها خلال 5 سنوات، ومستويات سيولة هي الأكبر أسبوعياً، بيد أن أسهم عدة أعلنت إشارات خروج بعد ارتفاعات قياسية، مما يرجح معه تعرض الأسواق لعملية تصحيح باتت ضرورية ومطلوبة لتخفيف حرارة الأسواق.

وحصّدت الأسهم خلال تعاملات الأسبوع الماضي مكاسب قياسية جديدة بقيمة 18.7 مليار درهم، جراء ارتفاع مؤشر سوق الإمارات المالي بأكثر من 3 في المئة، محصلة صعود سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3.4 في المئة، وسوق دبي المالي بنسبة 2.7 في المئة.

وقال نبيل فرحات الشريك في شركة الفجر للأوراق المالية، إن الأسواق تابعت موجة الصعود للأسبوع الخامس على التوالي، إعادة الدعم من تحسن أسعار أسهم البنوك والعقار، مشيراً إلى محاولات جني الأرباح شهدت الأسبوع خلال الأسبوع، مما خفف من حدة الفقاعة السعريّة من الناحية الفنية، غير أن السيولة الجديدة أدت إلى استيعاب عمليات جني الأرباح مع تحسن المؤشرات القياسية.

وأوضح أنه لوحظ أن أي تخرج من سهم أو من سوق معين، يتبعه إعادة استثمار السيولة في أسهم أو سوق آخر محلي، ويوحى ذلك على أن ثقة المستثمرين لا تزال مرتفعة، ويتم إعادة تدوير السيولة المتوفرة في الأسواق المحلية.

وأكد أن الأمور لا تزال إيجابية

## زيادة طفيفة في الصادرات الأمريكية

# تجارة الإمارات وأمريكا تقفز إلى 84.2 مليار درهم خلال 10 أشهر بنمو 13 في المئة



نمو التجارة بين الإمارات وأمريكا

قفزت المبادلات التجارية السلعية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 13.56 في المئة، لتصل إلى 84.2 مليار درهم، 22.94 مليار دولار، مقارنة بـ 74.4 مليار درهم، 20.2 مليار دولار، للفترة ذاتها من العام الماضي، بحسب بيانات مركز الإحصاء الأمريكي.

وأظهرت البيانات استحوذ دول الإمارات على أكثر من 38.7 في المئة من تجارة الولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي الفترة من يناير وحتى نهاية أكتوبر 2013، والتي بلغت نحو 217 مليار درهم، 59.2 مليار دولار، بعد أن حافظت على ترتيبها كأكبر سوق للصادرات الأمريكية لدول المنطقة بقيمة واردات بلغت 20.98 مليار دولار، تلتها للملكة العربية السعودية بواردات بلغت 15.48 مليار دولار.

ووفقاً لبيانات المركز، التابع لوزارة التجارة الأمريكية، تخطى التبادل التجاري بين البلدين خلال العشرة أشهر الأولى من العام الحالي إجمالي التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2011، والمقدر بنحو 67.3 مليار درهم، 18.43 مليار دولار، وكذلك إجمالي المبادلات عام 2010، والمقدرة بنحو 47 مليار درهم، 12.8 مليار دولار، فيما اقترب من إجمالي المبادلات للمرحلة عام 2012 والمقدرة بنحو 24 مليار دولار.

وأظهرت البيانات زيادة طفيفة في

صادرات الدولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من يناير وحتى نهاية أكتوبر الماضي، بعد أن بلغت 7.2 مليار درهم، 1.96 مليار دولار، مقارنة بـ 7.1 مليار درهم، 1.94 مليار دولار، للفترة ذاتها العام الماضي.

وبلغ إجمالي الواردات الإماراتية من الولايات المتحدة نحو 76.7 مليار درهم، 21 مليار دولار، مقارنة بـ 67 مليار درهم، 18.27 مليار دولار، للفترة ذاتها من العام الماضي، بنمو

14.8 في المئة.

وحافظت الدولة على مواقعها كأكبر سوق للصادرات الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي للقدرة بنهاية أكتوبر الماضي بنحو 43.6 مليار دولار، 160 مليار دولار، وذلك بحصة بلغت 48.1 في المئة، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 15.4 مليار دولار، ثم قطر بواردات بلغت 4.2 مليارات دولار، والكويت بنحو 2.1 مليار، وسلطنة عمان بواردات بقيمة 1.28 مليار دولار.

وتقوم الإمارات بتصدير وإعادة تصدير العديد من السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما السلع الإلكترونية والأستهلاكية والأحجار الكريمة، وغيرها من السلع غير النفطية.

وتعد دولة الإمارات، أكبر سوق للصادرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تلتها المملكة العربية السعودية، خاصة في مجال الآلات ومعدات النقل والطيران والصناعات والأغذية والمنتجات المعدنية.

ووفقاً لبيانات المركز، ارتفع المعجز في الميزان التجاري بين البلدين، خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي ليصل إلى 69.7 مليار درهم، 19 مليار دولار، مقارنة بعجز للفترة المماثلة من العام الماضي قدره 59.9 مليار درهم، 16.33 مليار دولار.

وارتفعت المبادلات التجارية بين الجانبين خلال شهر أكتوبر الماضي بنسبة 23.2 في المئة، بعد أن بلغت 8.72 مليارات درهم، 2.38 مليار دولار، مقابل 7.1 مليار درهم، 1.93 مليار دولار، للشهر ذاته من العام الماضي.

ولبلغت الصادرات الإماراتية إلى الولايات المتحدة خلال هذا الشهر نحو 530 مليون درهم، مقارنة بـ 607 ملايين درهم للشهر ذاته من العام الماضي، فيما بلغت واردات الدولة من أمريكا خلال شهر أكتوبر نحو 8.2 مليارات درهم، 6.48 مليارات دولار، ليصل بذلك الفائض في الميزان التجاري خلال أكتوبر إلى 7.3 مليارات درهم، 2.09 مليار دولار، لصالح الولايات المتحدة.

وتشهد التجارة بين البلدين ارتفاعاً متواصلاً خلال السنوات الثلاث الماضية، لاسيما في أعقاب النمو المحسوس في حركة الطيران بين البلدين، لاسيما مع ارتفاع عدد الرحلات التي تربط دولة الإمارات بالعديد من الولايات الأمريكية، من قبل طيران الإمارات والاتحاد للطيران.

أعلنت شركة الثنيان الدولية عن فوز هيثم محمد احمد و جينفر فيرنانديز فليب بأحدث أجهزة الكاتل التي تطرحها الشركة حصرياً في السوق الكويتي ، وهو جهاز «alcatel idul X» ، الذي يتمتع بمزايا خارقة وبرامج متطورة تضاهي أحدث ما تطرحه الشركات الأبرز في صناعة الهواتف بالعالم حالي.

وكشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الثنيان الدولية م.احمد الثنيان أن الفائزين كانا صاحبا اعلي لايكات على صفحة الشركة المميزة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ، موضحاً ان المسابقة ستستمر بشكل دوري وسيحصل اعلى صاحبي لايكات على الجهاز الاحد من شركة الكاتل العالمية ، داعياً مستخدمي صفحات التواصل الاجتماعي للمشاركة بكثافة

على الصفحة للفوز بالجائزة الكبرى .

وأفاد الثنيان بأن الشركة أقامت حفلاً مميزاً لتسليم الجوائز للفائزين ، تخلله عروض تعريفية بالأجهزة الحديثة للشركة ، فضلاً عن تقديم فقرات شيقية وممتعة لجمهور الحضور .

وعلى صعيد متصل كشف الثنيان أن شركته باعت فوق 70000جهاز متنوع ما بين الأجهزة العاديةnormalphone والأجهزة الذكية smart phone وسوف يتم طرح الموديلات الجديد عقب وصولها الكويت وذلك خلال شهر يناير 2014 .

وأعلن أن شركة الثنيان الدولية حققت مبيعات هائلة عبر طرحها جهاز alcatel idul ultra one touch في السوق المحلي، الذي أعلن منافسته لكافة النماذج لجهاز alcatel idul X.



جانب من توزيع الهدايا



جانب من احتفالات العام الماضي

من دول مجلس التعاون، إلى جانب زخم السياحة غير العربية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسب الإشغال بفنادق الإمارات.

وقال سيرج زولوف، الرئيس والمدير التنفيذي لمنتجع «اتلانتس النخلة»: تعتبر الفترة الحالية من فترات النشاط السياحي، لذا وضع المنتجج برنامجاً لتنظيم احتفالات ضخمة احتفاءً باستقبال العام الجديد، ضمن باقات متنوعة في مطاعمه الـ 21، وسلسلة من الألعاب والعروض الثابتة غير المسبوقة.

وبين أن مطاعم المنتجج توفر خيارات متنوعة لاحتفالات نهاية العام، وتتوفر خيارات تلائم الجميع من أطباق أعيد الميلاد، كما تطرح كوبيونات للفعاليات المائية، حيث تتيج للزوار الاختيار بين تجربة الغوص المطلق في «امباسادور لاجوون»، وتجربة «دولفين إنكواتر» في خليج الدلافين، وتجربة رحلة الغرش في «أكوافنتشر»، إلى جانب تنظيم ألعاب تارية بطول شاطئ المنتجج الذي يمتد على 1.4 كيلو متر على جزيرة النخلة.

الترفيهية العالية.

ونوه إلى زيادة نسبة الحجزات في الإمارات معززة بفعاليات وأنشطة متنوعة، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الإمارات السياحية، وأصبحت الإمارات وجهة مثالية للعديد من العائلات، لاسيما الخليجية، حيث تنتنوع الوجهات التي يقصدها السياح، سواء في مراكز التسوق أو الأسواق التقليدية، والمناطق الترفيهية التي باتت تستقطب السياح من مختلف الجنسيات والأعمار.

وأوضح أن نسبة الحجزات زادت بنسبة تتراوح بين 10 في المئة إلى 15 في المئة، بالمقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في الأيام المقبلة، مع احتفالات رأس السنة، وموسم الإجازات الشتوية في دول الجوار.

وأشار إلى أن الفنادق شهدت إقبالاً مميزاً من الأسر المواطنة والوافدة التي حصلت على سعر خاص، إلى جانب وجود طلب من مواطني منطقة الخليج، لافتاً إلى أن الموسم الشتوي في الإمارات أصبح عامل استقطاب للنزلاء

النزلاء في هذه الفترة، حيث اختارت فنادق عروض القيمة المضافة للعائلات، بما فيها خدمات النادي الصحي، بينما طرحت فنادق أخرى عروضاً ترفيهية للأطفال كحفاز لاستقطاب النزلاء، إضافة إلى لحتفالات رأس السنة.

وأفاد محمد عوض الله الرئيس التنفيذي لجموعة فنادق «تايم»، أن الاقتصاد المحلي شهد نمواً خلال النصف الأول في قطاع السياحة نتيجة تزايد نزلاء الفنادق من الخليجيين والعرب والأجانب، ويرجع انتعاش القطاع الفندقي والقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العام الحالي، إلى الفعاليات والعروض الترويجية المختلفة، التي تستقطب أعداداً كبيرة من المقيمين والسياح إلى الإمارات. وأضاف أن قطاع الفنادق والطيران والسياحة والسفر في الدولة حقق نمواً كبيراً، وارتفعت نسبة الإشغال في الفنادق إلى معدلات عالية، وتنشط حركة الأسواق، كما كانت مراكز التسوق وللحال التجارية محط اهتمام الجميع مع ما قدمته من خصومات وتزيينات كبيرة، واستضافة مراكز التسوق لعدد هائل من العروض

رفعت إجازة عطلة المدارس الحالية معدلات الإشغال في فنادق الإمارات إلى ما يتراوح بين 80 في المئة و 90 في المئة، في حين وصلت الحجزات إلى 100 في المئة خلال آخر يومين من الشهر الحالي وأول يومين من يناير المقبل، يأتي هذا في الوقت الذي بلغت فيه أسعار الغرف أعلى مستوى منذ إبريل الماضي، نتيجة ارتفاع معدلات الطلب، بحسب مسؤولين بقطاع الفنادق.

وتجسّبت غالبية الفنادق الدخول في منافسة حول عروض أسعار الإقامة خلال نهاية العام الحالي وبيادة العام الجديد، في الوقت الذي اتخذت فيه من عروض المطاعم والفيرة المضافة منصة للمنافسة.

وقال مسؤولون في القطاع الفندقي أن هذه الفترة من السنة تمثل قلب الموسم الشتوي، لذا شهدت 15 في المئة نمواً في الإشغال والطلب السياحي، من الدول الأوروبية وروسيا والكويت ومنطقة الخليج الأخرى، علاوة على وجود طلب من السياحة الداخلية.

وتفاوتت عروض وحملات الفنادق للمنافسة على